

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 83 @ واحترز ((بالمجرد)) عن الموطأ للإمام مالك ، فإنه وإن كان أول مصنف في الصحيح ، لكن لم يجرّد فيه الصحيح ، بل أدخل المرسل ، والمنقطع ، والبلاغات ، وذلك حجة عنده . وأما البخاري فإنه ، وإن أدخل التعاليق ونحوها ، لكنه أوردّها استثناساً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن كونه جرح الصحيح . كذا فرق ابن حجر ، وتعبقه السيوطي بأن ما في الموطأ من المراسيل مع كونها حجة عندنا إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا ؛ لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضد ، وما في مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ، وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل () . انتهى . . .

وعليه فأول من صنف في الصحيح الإمام رضي الله عنه . * * * .

9 - بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف .

قال العلامة الأمير في شرح ((غرامي صحيح)) : ((لم يستوعب الصحيح في مصنف أصلاً ، لقول البخاري : ((أحفظ مئة ألف حديث من الصحيح ، ومئتي ألف من غيره)) . ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة ، هذا القدر من الصحيح)) . . . وقال النووي رحمه الله : ((إن البخاري ومسلماً رضي الله عنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبياه ، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح ، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله ، لا أنه يحضر جميع مسائله ؛ لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما ، مع صحة إسناده في الظاهر ، أصلاً في بابه ، ولم يخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما أطلعا فيه على علة إن كانا رأياه ، ويحتمل أنهما نسيانا ، أو إثارة للإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده ، أو لغير ذلك والله أعلم . . .

وقال السخاوي في الفتح : ((إن الشيخين ، لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما ،